

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون



الجلسة ٤٨٧٣

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٦/٣٥
نيويورك

الرئيس: السيد غسبار مارتنس (أنغولا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

إسبانيا السيدة منديس

ألمانيا السيد فان أونغر ستيرنبرغ

باكستان السيد خالد

بلغاريا السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية السيد عطية

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد تشنغ جنغي

غينيا السيد فال

فرنسا السيد دلا سابلير

الكاميرون السيد تشانغاغ أيافور

المكسيك السيد دي ألبا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبوتي

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى وزير خارجية غانا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نانا أكوفو - أددو، ووفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس

أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية غانا، وكذلك معالي السيد مامادو بامبا، وزير خارجية كوت ديفوار، والسيد فرانسوا لوسيني فال، وزير خارجية غينيا، والسيد أولوييمي أدينيغي، وزير خارجية نيجيريا، والسيد شيخ تيجاني غاديو، وزير خارجية السنغال.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته

السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد محمد بن شماس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيبا حاراً بمعالي الأمين

التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد محمد بن شماس، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أرحب بوجود الأمين العام، كوفي عنان، في هذه

الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء،

أن أشيد بجميع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص الرئيسين كوفور وأبوسانجو على جهودهما الدؤوبة لإيجاد حل للأزمة في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أشكر كل البلدان التي أسهمت بوحدة عسكرية في بعثة الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار. وهي تنفذ ولايتها في ظروف بالغة الصعوبة، ولكن بفضلها وبفضل القوات الفرنسية في عملية ليكورن، أمكن حتى الآن تفادي حدوث تصعيد في الموقف.

(تكلم بالانكليزية)

ومع ذلك، فإنني أشعر بقلق عميق حيال الحمود

السياسي الحالي، الذي تسبب فيه انسحاب القوات الجديدة من حكومة المصالحة الوطنية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وما لم تتخذ خطوات عاجلة للخروج من ذلك المأزق، فمن الممكن أن يزيد تدهور الوضع الأمني الهش في البلد.

وبالفعل، هناك علامات على أن الحالة في بعض

أجزاء المقاطعات الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة تتدهور إلى حالة خروج على القانون. كما أن التوتر بين القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار يتصاعد أيضا. وفي ذلك السياق، أعلنت القوات الجديدة حالة الطوارئ في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، كما أنها اهتمت الرئيس غباغبو بالإعداد لشن هجوم على مواقعها.

الأمنية؛ ويجب أن ينتهي فوراً التقسيم الفعلي للبلد؛ ولا بد أن تعتمد الجمعية الوطنية، في أقرب وقت ممكن، الإصلاحات المقترحة في برنامج عمل الحكومة.

وتؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها بالاستمرار في العمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سعياً وراء تحقيق السلام في كوت ديفوار والمساعدة على تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس. وأعتزم إيفاد بعثة للتقييم إلى كوت ديفوار قريباً لإجراء استعراض للحالة على أرض الواقع، لكي أتمكن من إعداد توصيات لنظر المجلس، عملاً بالقرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، الذي طلب إلي إعداد تقرير عن كيفية تحسين الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغية تيسير تحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار، بما في ذلك من خلال احتمال تعزيز وجود الأمم المتحدة في البلد.

أخيراً، اسمحوا لي أن أوجه نداء مرة أخرى إلى جميع أعضاء هذا المجلس، وإلى المجتمع الدولي قاطبة، لكي يبقوا مشاركين في كوت ديفوار ولكي يقدموا الدعم الضروري لتمكين القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاستمرار في عملها المفيد في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما وزير خارجية غانا والرئيس الحالي للأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التوالي. وبعد ذلك، سيعقد مجلس الأمن جلسة سرية مع وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يمكن لأعضاء المجلس أن يوجهوا أسئلة فيها.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غانا، معالي السيد نانا أكوفو - أددو.

ويوجد خطر واضح من أن كوت ديفوار يمكن أن تنزلق إلى الصراع مرة أخرى.

ولكن سرني أن لاحظت أنه، خلال مؤتمر قمة الرؤساء السبعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أكرا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عمل الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديبارا معا بصورة وثيقة لضمان أن تتمكن حكومة المصالحة الوطنية من العمل، ومن تنفيذ برنامج العمل الذي وضعته الحكومة في أيار/مايو الماضي. ومن الجوهر في الواقع أن تتمكن الحكومة من الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها بموجب اتفاق ليناس - ماركوسيس بما يلزم من الوسائل والسلطة.

ولا بد للتعهدات التي قطعها الرئيس ورئيس الوزراء في أكرا أن تماثلها أفعال. وفي هذا الصدد، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تبدي إرادة سياسية حقيقية للوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس بنية حسنة.

وبغية إعطاء زخم لعملية السلام المعطلة، لا بد أن تعالج الأطراف المسائل الأساسية وراء الوصول إلى طريق مسدود. وكما بينت في تقريرتي الأخير لمجلس الأمن، الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، يجب أن يبدأ تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق ليناس - ماركوسيس دون تأخير.

إنني أحث السلطات الإيفوارية على أن تتخذ فوراً التدابير الرئيسية المحددة في ذلك التقرير. وتشمل تلك التدابير ما يلي: لا بد أن تنضم القوات الجديدة مرة أخرى إلى حكومة المصالحة الوطنية دون تأخير؛ ويجب أن تقبل جميع الأطراف حكومة المصالحة الوطنية باعتبارها قد شكّلت بالكامل بعد تعيين وزير الدفاع والأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر؛ ويجب أن يبدأ حل جميع المليشيات فوراً؛ ويجب تجميع الجماعات المسلحة ونزع أسلحتها في أسرع وقت ممكن، بينما تجري في نفس الوقت إعادة هيكلة القوات

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستفيد من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عموماً، والدعم الذي يقدمه مجلس الأمن خصوصاً، بتأييده لاتفاق ليناس - ماركوسيس في القرار ١٤٦١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وبإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الوقت، جرى توضيح بعض شروط اتفاق ليناس - ماركوسيس لاحقاً بأحكام اتفاق أكرال الثاني.

لقد أحرز تقدم كبير نحو إعادة السلام في كوت ديفوار، لا سيما عن طريق: الإعلان المشترك لوقف أعمال القتال بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة وإنشاء اللجنة المشتركة لإعادة التوحيد؛ وتشكيل حكومة المصالحة الوطنية؛ وإصدار الجمعية الوطنية لقانون العفو العام؛ وإعادة بسط سلطة الدول بشكل مطرد في جميع أجزاء البلد؛ ووضع مشاريع قوانين تتعلق بمختلف المسائل التي تناوّلها اتفاق ليناس - ماركوسيس؛ وإنشاء لجنة وطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وبالرغم من هذا التقدم، فإن عملية السلام لا تزال تواجه بعض المصاعب مثل عدم الاتفاق بشأن تعيين بعض المسؤولين الحكوميين ورؤساء الشركات الحكومية؛ والشواغل بشأن السلامة الشخصية لأعضاء حكومة المصالحة الوطنية؛ ومواصلة المظاهرات الاستفزازية والبيانات الملهبة للمشاعر من جانب الأطراف المختلفة؛ والتأخير في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتأخير في عودة البلاد إلى حالتها الطبيعية نتيجة لاستمرار تقسيمها من الناحية الفعلية، وعدم منح رئيس الوزراء المختار بالتوافق الصلاحيات التنفيذية اللازمة لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس. وأسفرت هذه المصاعب عن وقف "القوى الجديدة" مشاركتها في حكومة المصالحة الوطنية، وفي مجلس الوزراء وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

السيد نانا أكوفو - أدو (وزير خارجية غانا) (تكلم بالانكليزية): لا بد أن أبدأ أولاً، سيدي الرئيس، بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وبالإعراب لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن الشكر على استقبالكم مرة أخرى وفداً وزارياً من مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد فترة الإحباط القصيرة تلك. وتلك علامة أخرى على دعم مجلس الأمن واهتمامه بالأمر الذي تهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونحن ممتنون على ذلك.

ويتألف وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اليوم من وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، السيد مامادو بامبا؛ ووزير خارجية جمهورية غينيا، السيد فرانسوا فال؛ ووزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية، السفير أولو أدينيغي، وهو صديق قديم لهذه المنظمة؛ والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد محمد شمباس؛ وشخصي، نانا أكوفو - أدو، وزير خارجية جمهورية غانا ورئيس مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتعزز الوفد بوجود السيد ألبير تيفويجيري، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس لجنة المراقبة، والسفير راف أويشو، الممثل الخاص للأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وعضو لجنة المراقبة، والعقيد ر. ا. ساكي، نائب قائد بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، هنا في قاعة المجلس.

إننا هنا اليوم لإحاطة المجلس علماً بشأن التطورات الحالية في عملية السلام في كوت ديفوار. ولعلكم تذكرون أنه في وقت سابق من هذا العام تشرف وفد وزاري من مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان لي شرف قيادته بمخاطبة هذه الهيئة الجليلة بشأن الحالة في كوت ديفوار. ومنذ ذلك الوقت استمرت

وثيقة منسجمة فيما بين دول غرب أفريقيا لتعزيز أمن المنطقة والمساعدة على التعجيل بعملية السلام في كوت ديفوار.

وخلص رؤساء الدول إلى نتيجة مفادها أن وجود قوة حفظ سلام قوية، قادرة على تأمين الأراضي الوطنية كلها، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس. ومما يؤسف له أن اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا تملك الوسائل المطلوبة لتكوين تلك القوة والتكفل بلوازمها. وبالتالي، أصبح من الضروري أن تنظر الأمم المتحدة في تحويل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار إلى قوة حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة.

وانتهى الاجتماع، الذي اشتمل على تبادل صريح للآراء، نهاية إيجابية، سمحت بعد ثلاثة أيام لرئيس وزراء كوت ديفوار، السيد سيدو ديأرا، بأن يذهب إلى أوغادوغو، عاصمة بوركينافاسو، ليجتمع مع رئيس بوركينافاسو، فخامة الرئيس السيد بليز كمباوري. وكان الاجتماع ناجحا. وعملية التقارب هذه ينبغي الترحيب بها وتشجيعها لأنها تمثل أفضل طريق نحو السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى نفس المنوال، فإننا، بالنظر إلى التأكيدات والتعهدات التي تمخض عنها الاجتماع، نتوقع عودة "القوى الجديدة" فورا إلى المشاركة مشاركة كاملة في حكومة المصالحة الوطنية، وهذا حدث سيعطي دفعة أكبر لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس.

ومن الجدير أن نؤكد مجددا أن انعدام الأمن في كوت ديفوار لا يزال التهديد الحقيقي لعملية السلام. وقد ادعت مصادر مختلفة أن أطرافا مختلفة تقوي مواقعها من الناحية العسكرية في حالة استئناف الأعمال العسكرية في نهاية الأمر. ومن الحيوي للسلام في كوت ديفوار أن يظل الحوار، والتنازلات والمصالحة، وليس اللجوء إلى العنف،

لذلك، أصبح من المحتم أن يوجد حل سريع لهذه المصاعب لضمان ألا يكون هناك مزيد من التدهور في الحالة في كوت ديفوار. وعندئذ قد تتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد للخطر، وتطول معاناة الشعب دون مبرر ويتهدد استقرار منطقة غرب أفريقيا مرة أخرى. وبالتالي، هناك حاجة إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى تيسير وتعجيل تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاقات ليناس - ماركوسيس وأكرا، مما يهيئ بذلك زخما لتنفيذ هذه الاتفاقات.

وإذ شعر رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس جمهورية غانا، فخامة السيد جون أغييكوم كوفور، بالقلق إزاء هذه الحالة، - عقد، في أكرا، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اجتماعا تشاوريا مغلقا لبعض رؤساء دول وحكومات الجماعة، شمل الرئيس ماتيوي كيريكو، رئيس بنن؛ والرئيس بليز كمباوري، رئيس بوركينافاسو؛ والرئيس لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار؛ والرئيس تانجا ممدو، رئيس النيجر؛ والرئيس أولوسيجون أوباسانجو، رئيس نيجيريا؛ والرئيس غناسنغي إياديما، رئيس توغو، للنظر في الحالة الأمنية في غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص في كوت ديفوار.

وأكد رؤساء الدول ضرورة أن يعمل رئيس كوت ديفوار ورئيس وزرائها معاً بشكل وثيق لضمان أن تتمكن حكومة المصالحة الوطنية من العمل كفريق وتنفيذ برنامج العمل الموضوع؛ وضرورة ضمان أمن أعضاء حكومة المصالحة الوطنية بالتعزيز الفوري لوحدة حماية الشخصيات الهامة التابعة لبعثة الجماعة في كوت ديفوار؛ ومسؤولية رجال السياسة في كوت ديفوار عن الوصول إلى وسائل الإعلام، وضرورة أن يساهموا معا مساهمة فعالة مع المجتمع المدني لتعزيز عملية المصالحة الوطنية؛ وضرورة إقامة علاقات

المصاعب الحالية التي تواجه شعوب غرب أفريقيا، فإنها مصممة على أن تكون جزءا من الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. إنها بحاجة إلى صبركم ومساعدتكم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها، وأنا واثق بأنهم، في نهاية الأمر، لن تخيب ظنكم.

أود أن أشكركم، رئيس وأعضاء مجلس الأمن، على حُسن انتباهكم.

السيد بن شيباس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأونرابل نانا أكوفو - أودو، وزير خارجية غانا، في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء مجلس الأمن لإتاحة الفرصة لنا لمخاطبتكم بشأن الأزمة في كوت ديفوار، وهي أمر يثير قلقا بالغاً لدى شعوب منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

أود أن أشدد على عواقب الحرب الاقتصادية بالنسبة لكوت ديفوار وسائر بلدان المنطقة دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص البُعد الاجتماعي والاقتصادي للأخطار المفروضة إذا استمرت الأزمة.

منذ نشوب الأزمة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والحالة الاقتصادية والاجتماعية في كوت ديفوار والبلدان المجاورة في تدهور مستمر.

ولقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو والنيجر حين تعطلت التجارة بين تلك البلدان. واقتصاد كوت ديفوار، وهو ثاني أكبر اقتصاد بعد نيجيريا في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمثل تقريبا ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغرب أفريقيا. ويبلغ تعداد سكان هذا البلد حوالي ١٦,٦ مليون نسمة، وهو تعداد يمثل المهاجرون فيه نسبة ٢٧ في المائة، وأغلبهم من البلدان المجاورة. وتصدر كوت

بالنسبة للأطراف هي الوسائل لحل الأزمة. وينبغي أن تتخذ كل التدابير لمواصلة ضمان وقف إطلاق النار وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن في اتفاق ليناس - ماركوسيس. ولا تزال الجماعة الاقتصادية تعمل، من جانبها، بشكل وثيق مع القوات الفرنسية في إطار عملية ليكون لتأمين الخط الفاصل بين المتحاربين. وقررت اللجنة أيضا نشر ٨٠ رجل شرطة إضافي، فورا، لدعم الأمن الشخصي لوزراء حكومة المصالحة الوطنية. وهذه الجهود بحاجة الآن إلى أن تدعم بمشاركة أقوى وأوسع من المجتمع الدولي.

أود أن أجدد، مرة أخرى تقديرنا الخالص لمجلس الأمن لجهوده واهتمامه بمنطقة غرب أفريقيا وأطلب أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار وتحويل بعثة الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار إلى جزء من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هذه. ونعتقد اعتقادا قويا أن هذه الخطوة ستكون حاسمة لعملية السلام في كوت ديفوار. بل، بالإضافة إلى هذا، يبدو أن هنا اتفاقا جماعيا تقريبا بين العناصر الفاعلة الرئيسية في أزمة كوت ديفوار من رئيس الجمهورية، فخامة السيد لوران غاغبو، ورئيس الوزراء، السيد سيدو ديوارا، إلى رئيس الجمهورية السابق وزعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، السيد هنري كونان بيدى، ورئيس الوزراء السابق وزعيم التجمع الديمقراطي الأفريقي، السيد ألسان أواتارا، ووزير الدولة وزعيم "القوى الجديدة"، السيد غيوم سورو، بشأن الحاجة إلى تلك الخطوة. ومرة أخرى، إن المنطقة مستعدة للمساهمة في عملية حفظ السلام هذه والعمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام من أجل تنفيذ ولايتها.

ولا يسعني أن أختتم دون مناشدة الشعور الإنساني والتضامن اللذين أصبحا مضرب الأمثال لهذه المؤسسة العظيمة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالرغم من

الدولي لإحلال السلام في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار، يجب أن يحفزنا جميعا على العمل بشكل حاسم لكبح أنشطتها.

وهناك من ثم حاجة إلى تأمين سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا ضمن عملية واحدة. وينبغي أن نعتمد نهجا إقليميا شاملا تجاه الأزمة في تلك البلدان. ولذا تدعو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجلس الأمن إلى العمل معنا في جهد منسق لإعادة السلم والاستقرار إلى كوت ديفوار، وبما يوطد المكاسب المحققة في سيراليون، ومؤخرا في ليبيريا. ولهذا نحن بحاجة إلى دعم العمل السياسي من خلال وجود قوة شديدة البأس لحفظ السلام بغية تهيئة بيئة تمكّن من تحقيق الحوار والمصالحة الوطنية والتنفيذ السريع والكامل لاتفاق ليناس - ماركوسيس، الذي يظل بالنسبة لنا الإطار الوحيد لحل الأزمة.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واثقة بأنها تستطيع، كالعادة، التعويل على دعم مجلس الأمن في جهودها لضمان سلام دائم في كوت ديفوار، وستقدر أية مبادرات قد يرغب المجلس في القيام بها لإحياء عملية السلام في كوت ديفوار.

إن السلام في كوت ديفوار مرتبط بشكل لا فصام فيه بالسلام الدائم في سيراليون وليبيريا، بل وبالفعل في كل غرب أفريقيا. ومرة أخرى، نشكر المجلس على اهتمامه الشديد بحفظ السلم والأمن في غرب أفريقيا وعلى شرف إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى عقد جلسة سرية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

ديفوار إلى جيرانها السلع الزراعية والمصنوعات الزراعية والسلع المصنعة، وهي مقصد رئيسي لمنتجات الماشية من بلدان الساحل. وكوت ديفوار هي المنتج الأول في العالم للكاكاو وأحد أكبر منتجي البن والمطاط وزيت النخيل.

وبما أن كوت ديفوار تمثل ٣٠ في المائة من إجمالي حجم التجارة فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فهي تهيمن على التجارة الإقليمية. وفي عام ٢٠٠١، مثلت صادراتها إلى بلدان أخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ٣٣ في المائة من إجمالي قيمة الصادرات، بينما مثلت الواردات ٢٧ في المائة. هذا مقارنة بمعدل ١٥ في المائة لمتوسط حجم التجارة فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجتمع البنية التحتية لشبكة موانئ كوت ديفوار مع موقعها الجغرافي ليجعلا منها ممرًا لعبور البضائع والمسافرين داخل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ويستضيف البلد أيضا عددا كبيرا من عمال وتجار غرب أفريقيا، الذين يحولون قدرا كبيرا من الأموال إلى أوطانهم.

وهذه أسباب رئيسية تجعل من إعادة السلم والاستقرار إلى كوت ديفوار أمرا لا غنى عنه لاستقرار وتنمية بقية المنطقة دون الإقليمية، وخاصة لتعزيز الديمقراطية الفتية في غرب أفريقيا. والاضطرابات المستمرة في كوت ديفوار هي مدعاة قلق مشروع لدى زعماء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وشعوبها معا.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا داخل المنطقة دون الإقليمية، لا تزال الحقيقة هي أن الأزمة مستمرة وأن هناك في الواقع مؤشرات مشيرة للقلق على أن الحالة آخذة في التدهور. ووجود عصابات من جماعات مسلحة، تمتد أنشطتها إلى أبعد من حدود كوت ديفوار وتهدد الجهود الناجحة التي يبذلها المجتمع